العدد 47

euromesco
Paper

صفقة الاتحاد الأوروبي الخضراء. دفعة جديدة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

دينا فكوسة

Dina Fakoussa

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

العدد 47

euromesco
Paper

صفقة الاتحاد الأوروبي الخضراء. دفعة جديدة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

دينا فكوسة

Dina Fakoussa

EMed.
pean Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

أصبحت **يوروميسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجّهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 104 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 29 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يوروميسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يوروميسكو.

وكجزء من هذا المشروع، تجتمع كل سنة خمس فِرق دراسية مشتركة لإجراء بحوث قائمة على الأدلة وموجّهة للسياسات. ويتم تحديد مواضيع البحوث للفِرق الدراسية الخمس من خلال عملية شاملة من المشاورات حول السياسات العامة هدفها تعيين المواضيع ذات الصلة. ويشارك في كل فريق دراسي منسقٌ وفريق من المؤلفين الباحثين الذين يعملون على إعداد بحوث حول السياسات العامة والتي تطبع وتنشر من خلال قنوات ومناسبات مختلفة، وتصاحبها مواد سمعية بصرية.

أوراق بحثية يوروميسكو EUROMESCO PAPERS
الناشر: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الاقران Peer Review
مراجعة الأقران الأكاديمية: anonymous

التحرير:
جستن بلعيد Justine Belaïd

إشراف وتدقيق Coordination
أحمد الكويفي Ahmad Alkuwaifi

مصمم التنسيق: Maurin.studio
التصميم:
Sintagma, Creations editorials
ردمك رقمي 2696-7626

تنسيق النسخة العربية:
Punt d´Intercanvi & Punt Comú
الترجمة من الإنجليزية: رجائي برهان
تنضيد الحروف العربية: محمود الأحمد

صدر هذا العدد بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياته تُعبر حصراً عن أراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أورومتوسطي شامل ومتعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتلانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

صفقة الاتحاد الأوروبي الخضراء.
دفعة جديدة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

دينا فكوسة
Dina Fakoussa
مستشارة في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وزميلة مشاركة في المجلس الألماني للعلاقات الخارجية

يقع القمع وسوء إدارة البلاد في قلب التحديات، والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). أدت طبيعة الحكم، سواء أكانت استبدادية، أو فاسدة، أو رأسمالية تتسم بالمحسوبية، أو شديدة المركزية، أو أبوية و / أو غير كفؤة، إلى مظالم اجتماعية واقتصادية وسياسية مثيرة للقلق. تراكمت هذه المظالم على مدى عقود مما أثار احتجاجات على مستوى المنطقة في 2010 و 2011 وعبر السنوات التي تلت. بدون تحسينات كبيرة في جودة الحكم الديمقراطي[1]، فإنه لا مفر من حدوث المزيد من الأزمات، وسيظل الاستقرار المستدام بعيد المنال، مع ما يترافق من تداعيات سلبية كبيرة على الاتحاد الأوروبي (EU) نفسه. بطبيعة الحال، يؤدي تغيُّر المناخ إلى تفاقم هذه التحديات وزيادة الضغط على أداء الحكومات. معالجة صفقة الاتحاد الأوروبي الخضراء لهذه المسألة الملحة الفريدة تحتاج إلى حزم، وبالتحديد تغيُر المناخ مع تداعياته وتأثيراته الملموسة على الجميع على امتداد المسكونة. للصفقة تداعيات خطيرة على الاقتصادات وبالتالي على المجتمعات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في الوقت نفسه، يمكن ويجب أن تكون – الصفقة – بمثابة أداة لتحسين الحكم الديمقراطي في المنطقة. وهذا أيضاً يصب في مصلحة طموحات الاتحاد الأوروبي الخضراء، حيث إن السياسات المستدامة السليمة بيئياً والعادلة اجتماعياً في دول خارج الاتحاد الأوروبي لن تتحقق بسهولة دون إدخال تحسينات في مجال الحكم الديمقراطي. إن الديمقراطية وسياسات المناخ تعتمدان على بعضهما البعض؛ وبالتالي، فإن النجاح الدائم لسياسات المناخ غير مرجح دون أن تدعمه المكونات الديمقراطية. يجب أن ينعكس هذا الفهم في جميع سياسات العامة وبرامج الاتحاد الأوروبي التي تستهدف المنطقة من خلال دمج سياسات المناخ مع الحكم الديمقراطي.

تلاقي سوء إدارة البلاد مع تغيُّر المناخ

كان لمعظم الاحتجاجات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منذ عام 2011 وحتى من قبل، قاسم مشترك: الغضب من أداء الدولة. تختلف درجة سوء الإدارة باختلاف البلدان في المنطقة، لكنها تعتبر بشكل عام عنصراً أساسياً لاستياء المجتمعات وغضبها من الدولة والنخب الحاكمة. هناك استياء عميق مستمر عبر البلدان، باستثناء دول الخليج الأكثر ثراءً، مع عدم قدرة الدولة على تقديم خدمات أساسية ذات جودة مقبولة، مثل التعليم، أو الصحة، أو الضمان الاجتماعي، أو النقل العام. لا يزال ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود إضافة إلى نقص فرص العمل من العوامل الرئيسية الدافعة للتشاؤم، مما يسبب في دفع المواطنين الغاضبين إلى الشوارع. ومما يزيد استياء المواطنين الإثراء البشع المستمر لنخبة صغيرة، والرأسمالية التي تحابي أزلام الأنظمة، والفساد، والقمع الشرس في كثير من الأحيان. كانت تداعيات الاحتجاجات التي اندلعت في عام 2011 مدمِّرة في كثير من الأحيان، مثل ما حصل من حروب أهلية في سوريا وليبيا واليمن. ستستمر تداعيات هذه الحروب الداخلية وكذلك العابرة للحدود لعقود قادمة. شهدت البلدان التي كانت محصّنة نوعاً ما من هذه الموجة الأولى من الانتفاضات في عام 2011، في كثير من الأحيان، احتجاجاتٍ حاشدة في السنوات اللاحقة، كما هو الحال في لبنان والعراق والجزائر والسودان والأردن في 2018 و2019. في الواقع، توقفت الاحتجاجات لفترة وجيزة فقط نتيجة الوباء في عام 2020، ويمكن القول إن استمرار الاحتجاجات في العديد من البلدان غالباً يعود لنفس القضايا الملحّة[2].

1. كما هو الحال مع مفهوم الديمقراطية، ليس للحكم الديمقراطي تعريف عالمي واحد واضح. عندما تستخدم المؤلفة المصطلح، فإنها تعني المكونات الديمقراطية، مثل حرية الاجتماع وحرية التعبير، فضلاً عن عناصر الحكم الرشيد، مثل السياسة التشاركية والشفافية والمساءلة.

2. (O'Driscoll et al., 2020).

ما يثير القلق بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو حقيقة أن هذه الحقائق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية المتوترة تتفاقم بسبب الآثار السلبية الناجمة عن المناخ والتي من المتوقع أن تتزايد. يضيف تغيُّر المناخ تحديات كبيرة إلى السياقات الهشة. وفقاً للنماذج، ستكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحدة من أكثر المناطق تأثراً بشكل مباشر بتغيُّر المناخ[3]، تتجلى تداعيات اضطراب المناخ في موجات الحر الشديدة، وتراجع هطول الأمطار، والفيضانات المتكررة، وارتفاع مستوى سطح البحر. والنتيجة هي الندرة المتزايدة للمياه في منطقة تعاني أساساً من الإجهاد المائي وتناقص الأراضي الخصبة للإنتاجية الزراعية، وتعتمد بشكل كبير على الزراعة الحساسة لتغيُّرات المناخ. من المتوقع أن ترتفع خسائر المحاصيل وما يترتب عليها من نقص الغذاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية والبطالة. ومن ثم، فمن المتوقع أن يرتفع معدل الفقر وأن تتراجع مكاسب التنمية كذلك. سيشعر الجميع بالتأثير، لكن من المتوقع أن أكثر شرائح المجتمع ضعفاً، والموجودة في المناطق الريفية، ستعاني بشكل غير متناسب. ومن ثم فإن تغيُّر المناخ هو عامل مضاعف للمظالم التي كانت منتشرة في كل مكان منذ عقود في المنطقة والتي ستستمر في تأجيج الغضب وإثارة الاحتجاجات.

يحدث هذا على خلفية الإدارة البيئية، الضعيفة أساساً، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في مصر، على سبيل المثال، هناك وزارات منفصلة للمياه والزراعة والبيئة، ويبدو أن هناك ثقافة العمل القائم على المشاريع بدلاً من العمل القائم على الرؤى والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى. كما أنه تفتقد الإدارة هناك لنهج أكثر تكاملاً وشمولية[4]. في تونس، يبدو أيضاً أن هناك فجوة معرفية تتعلق بالمشهد المؤسسي والسياسي الذي يحكم هذه القضايا. الشفافية غائبة عن كيفية اتخاذ القرارات في هذا المجال، وغالباً ما يكون المسؤولون في الإدارة على دراية بتغيُّر المناخ، ولكن ليس بالضرورة على دراية بتأثيره الملموس على القطاعات والناس[5]. تُعد تونس، البلد الأكثر تقدماً في العمليات الديمقراطية وهياكل صنع القرار على مستوى المنطقة، مثالاً على الأزمة المتفشية بدرجات متفاوتة في حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ألا وهي الفساد. في فضيحة حديثة حصلت مؤخراً تتعلق بالبيئة، تم إقالة وزير البيئة التونسي واعتقاله مع مسؤولين كبار آخرين لمساعدتهم في الاستيراد غير القانوني للنفايات المنزلية والطبية من جنوب إيطاليا، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً لقوانين البيئة التونسية. علاوة على ذلك، فإن المغرب – الذي يعتبر رائداً في المنطقة من حيث تعامله مع تغيُّر المناخ – يعد مثالاً سيئاً في هذا السياق. على الرغم من تفاني الملك محمد السادس والجهود والمبادرات العديدة، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة، فإنه ما تزال الدولة مقصرة في تحقيق أهدافها في مجال الطاقة النظيفة. يتمثل العائق الرئيسي في قطاع الطاقة، الذي تديره الدولة، والذي يتميز بدرجة عالية من المركزية والاحتكار، وما يترتب عليه من أوجه القصور المتعلقة بالحكم[6].

3. (Göll, 2017; IPCC, 2021).
4. (Gamal, 2021).
5. (Z. Boussen, Arab Reform Initiative, personal communication, August 18, 2021).
6. (Baumann, 2021).

تداعيات الصفقة الخضراء: الاقتصادات والعقود الاجتماعية تحت ضغط إضافي

هناك أبعاد مزعجة أخرى لأزمة المناخ والصفقة الخضراء التي ستؤثر بلا شك سلباً في قدرة حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الأداء الجيد. تهدف صفقة الاتحاد الأوروبي الخضراء التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2019 إلى تحويل أوروبا إلى أول قارة خالية من الكربون بحلول عام 2050. هذه الصفقة تاريخية لأنها ستغيِّر الركائز والقطاعات الأساسية داخل المجتمعات، مثل أسواق الطاقة، والصناعة، والزراعة، وحركة المرور، والتجارة، والاستثمار، والمساعدة الإنمائية. بالنظر إلى حقيقة أن سوق الاتحاد الأوروبي هي واحدة من أكبر الأسواق في العالم – تتكون من 27 دولة وحوالي 450 مليون مواطن أوروبي وملايين الشركات – فإنه لا يمكن للديناميات والتحولات الداخلية إلا أن يكون لها آثار عالمية. سيتعين على هذا التحول أيضاً تجاوز الحدود الأوروبية حيث يمثل الاتحاد الأوروبي حوالي 8% فقط من الانبعاثات العالمية. ولذلك، فإن الجهود المتضافرة، المتعلقة بالمناخ، من الضروري أن تصدر من الجميع، بما في ذلك البلدان في أفريقيا وآسيا. تماشياً مع هذا الواقع، يعتزم الاتحاد الأوروبي مواءمة جميع برامج التعاون الخارجي مع دول ثالثة، بما في ذلك تلك الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع طموحات وأهداف الصفقة الخضراء الخاصة به[7].

ومن ثم، فإن التحولات في مجال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أمر حتمي، لكنها ستزيد من إضعاف قدرة الدول على تقديم الخدمات لمواطنيها. سيشهد مصدرو الوقود الأحفوري إلى الاتحاد الأوروبي الأقل تطوراً والأقل دخلاً في المنطقة، مثل الجزائر وليبيا ومصر، تجفيف عائداتهم من الهيدروكربونات بدءاً من عام 2030، عندما تخطط الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لخفض وارداتها واستخدامها للنفط والغاز بشكل كبير. وبالتالي، فإن أحد المصادر الأساسية لإيرادات الدولة في الاقتصادات المتعثرة سوف يتضاءل في نهاية المطاف، مما يزيد من تقليص قدرة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الأكثر إلحاحاً لمواطنيها. يشكل هذا الأمر مصدر قلق بالغ عند النظر إلى ليبيا، على سبيل المثال. العمود الفقري الاقتصادي للبلاد، وبالتحديد صناعة النفط، مشلول بسبب حرب أهلية المستمرة منذ عقدٍ من الزمن. وهي بحاجة اليوم إلى موارد مالية ضخمة لإعادة بناء البلاد واستعادة التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي. هناك اعتماد كبير على قطاع النفط لتأمين هذه الإيرادات. في بلد مثل الجزائر، حيث يشكل تصدير الوقود حوالي 96% من إيرادات الدولة، سيكون الوضع صعباً على أقل تقدير[8]. لقد تعرض العقد الاجتماعي بين الدولة الجزائرية الريعية والمجتمع لضربة شديدة بالفعل، كما يتضح من الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في عام 2019، التي تؤكد على المستوى العالي من عدم الرضا عن أداء الدولة، والذي من المرجح جداً أن يرتفع مع التغيُّرات في مشهد وسياسات الطاقة. ومن ثم، فإن أسس بعض الحكومات في البلدان المنتجة للهيدروكربونات سوف يتقوض أكثر، ويتعرض لصدمات في المستقبل، مع احتمال حدوث مزيد من الاحتكاك الاجتماعي والغضب بين السكان. وبدون وضع عقود اجتماعية جديدة أكثر إنصافاً، فإنه سيتعرض استقرار المجتمعات لمزيد من الخطر.

7. (Council of the EU, 2021).

8. (World Bank, n.d.).

هناك تداعيات أخرى لاتفاقية الاتحاد الأوروبي الخضراء على المنطقة. سيفرض الاتحاد الأوروبي تعريفات – ما يسمى بآلية تعديل حدود انبعاثات الكربون (CEBAM) – على الواردات كثيفة الانبعاثات من بلدان ثالثة، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الهدف هو تجنب تسرب الكربون، وتحفيز الشركات خارج الاتحاد الأوروبي على تقليل الانبعاثات في عمليات الإنتاج الخاصة بهم. وبالتالي، فإن الحد بشكل كبير من الانبعاثات، والتكيُّف في مختلف القطاعات في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليس خياراً، ولكنه ضرورة. يتوقع الاتحاد الأوروبي أيضاً التزاماً أكبر من جانب الدول، وخرائط طريق قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، مبنية على بعضها البعض بطريقة هادفة ومجدية، فضلاً عن الشفافية فيما يتعلق بالمساهمات المحددة وطنياً والصراحة في التعامل مع مختلف القطاعات والمواطنين بشكل عام. وسيواصل الاتحاد الأوروبي أيضاً تخصيص حصة متزايدة وكبيرة من أدوات التمويل الخارجية للمجالات ذات الصلة بالعمل المناخي، ولا سيما من خلال أداة تطوير الجوار والتعاون الدولي (NDICI)[9].

إذا كان الاتحاد الأوروبي جاداً حقاً في مواءمة جميع برامج التعاون الخارجي مع دول ثالثة، بما في ذلك تلك الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع طموحات وأهداف الصفقة الخضراء الخاصة به، وإذا كان يتوقع من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي رفع مستوى التوافق البيئي للتدابير والإصلاحات كمبدأ مركزي لسلوك الدولة، فإنه ستزداد جهود الإصلاح في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعقيداً. يمكن أن يؤدي فحص التوافق البيئي والانبعاثات إلى تضييق نطاق خيارات سياسات العامة لحكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورفع تكاليفها على المدى القصير والمتوسط، و / أو تأخير عمليات الإصلاح على الرغم من الضرورة الملحة المعمول بها.

تغيُّر المناخ: تهديد فريد يتطلب الحزم

على الرغم من أن تغيُّر المناخ يشكل أزمة عالمية غير مسبوقة بطبيعتها تهدد أساس الحياة على الأرض، إلا أن هناك جانباً إيجابياً لهذا التهديد المرتبط بخصائصه العابرة للحدود وأسسه العلمية. هذه الخصائص تجعل منهجاً مختلفاً وأكثر حزماً لصنع السياسات العامة من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أمراً لا مفر منه إذا كانت مكافحة تغيُّر المناخ الناجحة هي الهدف، كونه يمثل تهديداً فريداً للغاية. ينبع التفرد من حقيقة أن العواقب المدمرة لعدم اتخاذ إجراء أو زيادة الممارسات الضارة لا يتم الشعور بها في بلد واحد فقط، حتى لو كان بعيداً، ولكن لذلك تداعيات ستكون عالمية بسبب كون المناخ منفعة عامة منتشرة في كل مكان. يتم الشعور بالطقس القاسي والجفاف والفيضانات وغيرها من الآثار ذات العواقب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الرئيسية بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء العالم. هذه الميزة العابرة للحدود، مع تأثيرها الوجودي الفوري على البلدان في جميع أنحاء العالم، غائبة عن أنواع أخرى من التهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

على سبيل المثال، يتم تصنيف الاستبداد في الدوائر الأوروبية لصنع السياسات العامة وتحليلها باعتباره تهديداً رئيسياً، بسبب عدم رغبة الأنظمة الاستبدادية في تضمين مصالح مواطنيها والاستجابة لاحتياجاتهم، الأمر الذي لا يضمن الاستقرار الدائم. لكن إساءة استخدام السلطة، والحكم الاستبدادي، وانتهاك حقوق المواطنين، كما هو الحال في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، يفتقر إلى هذه الميزة الفورية العابرة للحدود المتأصلة

9. (Council of the EU, 2021).

في تغيُّر المناخ. إن المظالم المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والضرر الذي يلحق بالمجتمعات، يشعر بها أولاً وقبل كل شيء المواطنون الذين يسكنون هذه الدول. من المستحيل التنبؤ بنقطة التحول التي اندلعت فيها الاحتجاجات، مثل تلك التي حدثت في عامي 2010 و2011، والتي أدت إلى عدم الاستقرار أو حتى انهيار الدولة والحرب الأهلية. في الواقع، حتى على المدى المتوسط أو الطويل، لا تؤدي الانتهاكات – حتى الجسيمة منها – بالضرورة إلى احتجاجات و / أو اضطرابات و / أو صراعات عنيفة، ولجميع الأزمات تداعيات اقتصادية وخيمة، وكذلك لها آثار غير مباشرة، على أوروبا في شكل موجات اللجوء أو في زيادة الإرهاب العابر للحدود. أظهرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كيف يمكن للدول القمعية الاستبدادية أو شبه الاستبدادية أن تقف صامدة لعقود من الزمان وكيف أنها يمكن أن تهتز فقط بسبب تحركات بسيطة للسكان الساخطين. لا يمكن تحديد مقدار الإساءات التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة علمياً. لذلك، كان الحكم الاستبدادي والقمع ولا يزال من السهل تحمله بالنسبة للجهات الخارجية، مثل الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية. وطالما أن هؤلاء الفاعلين يمكنهم متابعة مصالحهم الأمنية والاقتصادية، فهم لا يميلون إلى اتخاذ موقف أكثر حزماً في مواجهة الدول الاستبدادية المسيئة.

هذا الأساس العلمي المفقود يقف في تناقض صارخ مع التهديد الذي يشكله تغيُّر المناخ. تم تحديد نقطة التحول المتعلقة بتغيُّر المناخ علمياً. الهيئة التوجيهية التي حددت نقطة التحول هي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ (IPCC) واتفاقية باريس لعام 2015 الملزمة، والقائمة على بيانات وأبحاث علمية متينة انبثقت عن هذه المعطيات. هدف الاتفاقَية هو الحد من الاحتباس الحراري إلى أقل من 2 درجة مئوية، ويفضل أن يكون 1.5 درجة مئوية. مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة. لذلك، لا يستطيع صانعو السياسة العامة في أوروبا والاتحاد الأوروبي التعبير عن قلقهم في المقام الأول بشأن عدم اتخاذ إجراء بشأن تغيُّر المناخ كما في حالة الممارسات الاستبدادية وانتهاكات حقوق الإنسان. إن التضحية في هذه الحالة بسياسات المناخ من أجل حل وسط عملي لم تعد صيغة ناجحة، باعتبار أن المساومة على حساب تغيُّر المناخ سيكون لها نتائج عكسية بالتأكيد. إن الجهد المشترك، الذي لا جدال فيه، ضروري ومعترف به أيضاً من قبل الصفقة الخضراء الأوروبية. أدرك صانعو السياسة العامة في الاتحاد الأوروبي أخيراً أنه يتعين عليهم الضغط من أجل اتخاذ إجراء صادق في الداخل، ولكن أيضاً على الصعيد العالمي[10].

الأنظمة الاستبدادية مقابل الديمقراطيات.
أي الأنظمة يمكنها مكافحة تغيُّر المناخ بشكل أفضل؟

إن السؤال حول أي نظام سياسي أفضل تجهيزاً وقدرةً على إحداث التغيّيرات الهائلة المطلوبة نحو تحولات آمنة مرتبطة بالمناخ هو سؤال معلق. هناك أصوات في وسائل الإعلام، ولكن أيضاً أصوات لعلماء بارزين، مثل يورغن راندرز (Jørgen Randers) الأستاذ الفخري لاستراتيجية المناخ في المدرسة النرويجية للأعمال بي آي[11] والعضو في نادي روما، يعتبرون أن الأنظمة الاستبدادية التي تستخدم تدابير تنظيمية من الأعلى إلى

10. (Borrel & Hoyer, 2021).

11. (BI Norwegian Business School).

الأسفل أكثر ملاءمة وأكثر كفاءة في التعامل مع أزمة المناخ[12] وبالتالي، يمكن للمرء أن يجادل بأن القرارات من الأعلى إلى الأسفل مع ما يترتب عليها من آثار لا تحظى بشعبية يمكن أن يتم اتخاذها بسرعة كبيرة، وأن صنع السياسات العامة في مثل هذا الوضع لا يخضع لمفاوضات مطولة ومملة بشأن المصالح، ومشاركة العديد من أصحاب المصلحة، والسلطة التشريعية و / أو العامة. كما أن الالتزام بقوانين ولوائح النظام ليس إلزامياً أيضاً، ويمكن وضع المراسيم التنفيذية، على سبيل المثال، لتسريع العمليات. غالباً ما تكون آليات الرقابة، والمساءلة، والعقوبات التي يمكن أن تعكس السياسات، التي تسعى لها السلطة مفقودة أيضاً. يمكن أن تكون الحجة في أن السرعة اللازمة مضمونة، وأن التطور الخطي للسياسات العامة الملحّة أكثر تحققاً.

حتى الآن لا يوجد دليل على أن الدول الاستبدادية أكثر نجاحاً في مكافحة تغيُّر المناخ بشكل مستدام. النضال مستمر ولم يتلق إلا مؤخراً الإرادة السياسية اللازمة على العديد من المستويات الوطنية وعلى المسرح العالمي. ومن ثم، لم يتم إثبات أن الأنظمة السياسية غير الليبرالية، مثل النظام الصيني، أكثر نجاحاً في الوصول إلى أهدافها طويلة الأجل المتعلقة بالمناخ والتحول المجتمعي. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال، مع كثافتها العالية من الأنظمة الاستبدادية أو شبه الاستبدادية، فإن النشطاء البيئيين كانوا أول من دفع الحكومات في المنطقة باتجاه السياسات المناخية الضرورية على المستوى الوطني أو العالمي. قمع هؤلاء النشطاء يضعف بالأحرى المعارك الوطنية ضد تغيُّر المناخ وبالتالي يجعل نجاحها غير مؤكد.

في الواقع، لم تثبت الديمقراطيات نفسها في تلك المهمة أيضاً. لقد أضعفت الديمقراطيات الليبرالية في الغرب، بشكل خطير، فكرة أن الدولة الديمقراطية هي تجسيد لسياسات عامة صديقة للمناخ وسليمة بيئياً تأخذ في الاعتبار المنظور طويل الأجل، وتحترم المعايير المتعارف عليها، مثل حقوق الإنسان والعدالة بين الأجيال. لسنوات وعلى الرغم من الأدلة العلمية والتنبيهات الواضحة، لم يتم تناول هذه القضية بالطريقة الصادقة والشاملة اللازمة، واستمرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الارتفاع بشدة. ومن ثم، فإن الأرضية الصلبة للجدل بأن الديمقراطيات فرضياً تهتم أكثر بالبيئة والعدالة بين الأجيال وتتصرف وفقاً لذلك غير متوفرة. ومن الجدير بالذكر أن غالبية الدول العشرين التي تتصدى لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري هي دول ديمقراطية. وصحيح أيضاً أن تسع من بين العشر الأفضل أداءً في مؤشر أداء تغيُّر المناخ لعام 2021 هي من الديمقراطيات. لكن النتائج توضح أيضاً أنه، حتى لو حذت جميع البلدان الأخرى حذوها وعززت سياساتها العامة المتعلقة بالمناخ ووسعتها، فإن النتيجة ستظل أقل من أن تحول دون تغيُّر خطير بالمناخ. ومن أجل انخفاض ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل من درجتين مئويتين، يتعين على الحكومات الديمقراطية الرائدة أن تفعل المزيد[13].

ومع ذلك، فإن الحكم الديمقراطي – على الرغم من أوجه القصور والأزمة الحالية – يتجاوز أي منافسة منهجية عندما يتم تقييمه من حيث الاستقرار الطويل الأجل، والتنمية المستدامة، ورفاهية المجتمعات. هناك أيضاً أدلة كثيرة على أن الديمقراطيات الليبرالية القوية تظهر حوكمة أفضل بشكل عام مقارنة بالدول الاستبدادية أو شبه الاستبدادية[14].

12. (Randers, 2012).

13. (Burck et al., 2020).

14. (Stockemer, 2014).

وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بتغيُّر المناخ، هناك أدلة علمية توضح كيف تميل السمات الديمقراطية القوية بشكل عام إلى تحسين الأداء المناخي[15]. بالنظر إلى دراسة الوضع لبروتوكول كيوتو في حالة كندا في الفترة من 1995 إلى 2012، كانت إحدى النتائج التي توصل إليها هانوش هي أن أنشطة آليات التنسيق الوطنية، مثل الأمانات، قد تكون تشاركية وشفافة. ولكن عندما تفتقر إلى الأدوات اللازمة لربط النتائج بعملية صنع القرار، وبالتالي تحويل التقارير ونتائج الاجتماعات إلى سياسات عامة، فإنها تؤدي إلى التراخي وضعف الأداء فيما يخص المناخ، كما حدث في حالة كندا[16].

مكافحة تغيُّر المناخ والحكم الديمقراطي. الاعتماد المتبادل

في الواقع، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن مكونات وسمات محددة للحكم الديمقراطي لا غنى عنها من أجل الانتقال إلى عالم آمن مناخياً، ولكيلا تزداد زعزعة استقرار الدول نتيجة للتغييرات الأساسية الضرورية في القطاعات الحيوية وسبل العيش. بالنظر إلى حجم التحدي، تحتاج الدول، أكثر من أي وقت مضى، إلى قوة وآليات تنفيذية قوية، وأن تكون فعالة وكفؤة، وأن تُظهر جودة تنظيمية عالية ومستويات منخفضة من الفساد، وأن تجعل سيادة القانون هي الحاكمة. الحجة القائلة بأن مكونات الحكم الديمقراطي هي شرط أساسي للتحولات الناجحة والمستدامة، التي يسببها المناخ، تصبح معقولة بشكل خاص عند النظر أيضاً إلى ما وراء الدولة المركزية. يصبح معقولاً عندما لا نرى من الناحية المفاهيمية الحكم الديمقراطي من منظور الأنظمة السياسية الرسمية والأنظمة الانتخابية، بل من منظور المبادئ، والعمليات، وديناميات السلطة، والتفاعلات، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المتوسط أو الجزئي[17]. عند النظر من خلال هذه العدسة، يصبح تعزيز الحكم الديمقراطي والنجاح في مكافحة تغيُّر المناخ يعتمدان على بعضهما البعض.

بدون المشاركة والشفافية وآليات تواصل القوية، لا يمكن كسب المعركة ضد تغيُّر المناخ. ستكون النتائج أقل من المتوقع. نظراً لأن تغيُّر المناخ والتحولات الأساسية الضرورية تؤثر بشكل مباشر على سبل عيش الناس وبالتالي على المعايير المادية، فإن سياسات المناخ التي تركز على الناس فقط، هي التي ستحصل على الدعم اللازم لجعلها مقبولة وبالتالي دائمة. الركائز الأساسية أو الجهات الفاعلة في المجتمع، والتي تساهم بشكل كبير في ظهور بيئة تشاركية وشفافة وتواصلية، والتي لها أهمية كبيرة لسياسات المناخ هي الحكومات المحلية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

الحكومات المحلية

قد تكون عمليات صنع القرار التشاركية أبطأ من المراسيم التنفيذية، ولكنها دائماً ما تؤدي إلى نتائج أكثر شرعية وديمومة يقبلها المجتمع. في سياق السياسة التشاركية وتغيُّر المناخ، عاودت أهمية الحكم المحلي مرة أخرى للظهور لتتصدر المشهد. عندما يُمنح جزء من نظام لامركزي حقيقي امتيازات كبيرة، ويطبق آليات صنع القرار التشاركية، تميل الحكومات المحلية إلى تعزيز روابط قوية مع مجتمعاتها. فهي تمتلك أحدث

15. (Hanusch, 2018a).

16. (Hanusch, 2018b).

17. (Freyburg et al., 2015).

المعارف المحلية مما يجعلها في وضع أفضل لتحديد الاحتياجات العاجلة المتعلقة بتغيُّر المناخ ووضع سياسات عامة على المستوى المحلي بمشاركة المواطنين. ومن ثم، فالحكومات المحلية تُعتبر أساسية للغاية في تحقيق برامج التكيّف، والتخفيف الناجح من التغيُّر المناخي، وفي دمجها مع خطط التنمية المحلية بشكل عام. من خلال إشراك المواطنين، فإنها تضمن المستوى الضروري من الملكية العامة، والالتزام على مستوى المجتمع، وظهور الحلول المحلية.

المجتمع المدني والنشاطية

الدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني (CSOs) والناشطين البيئيين في سياسات تغيُّر المناخ هو دور أساسي بنفس القدر. تعمل منظمات المجتمع المدني بمثابة رقيب على الأداء الحكومي، وكمدافع نيابة عن مجموعات مصالح معينة، وكداعم للتوعية ومروّج للمناقشات، وكمراكز بحث، ومقدّمي خدمات. ليس من المستغرب أن يكون دور المجتمع المدني في مكافحة تغيُّر المناخ والنشاط البيئي ضرورياً، وهناك العديد من أشكال المشاركة التي تؤدي إلى مساهمة لا غنى عنها[18]. تنجح منظمات المجتمع المدني في العمل كجهات اتصال ووسطاء بين المستوى الوطني والمستوى المحلي. هذا أمر مهم، حيث يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بتغيُّر المناخ على المستوى المركزي، بينما يتم الشعور بآثارها في أطراف البلاد. من أجل أن يفهم المواطنون السياسات الوطنية المتعلقة بتغيُّر المناخ ويؤثّروا عليها، يجب أن تكون آليات التواصل القوية هذه في مكانها الصحيح. هذا أمر ملحٌّ بشكل خاص لأن تغيُّر المناخ يؤثر على سبل العيش ويتطلب إصلاحاً للأنظمة الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى الخسارة عند بعض الأطراف إذا لم يتم التعامل معه بعناية من قبل الحكومات. ويُتوقّع أيضاً من الناس أن يغيّروا الممارسات والتقاليد التي دامت عقوداً، على سبيل المثال، في النشاط الزراعي. الشرط المسبق للنجاح هنا هو القبول الاجتماعي والسياسي لهذه التغييرات الضرورية، مما يجعلها أكثر ديمومة. تلعب منظمات المجتمع المدني هنا دوراً، بسبب الثقة التي تتمتع بها، نظراً لقربها من المجموعات المتأثرة و / أو تعاونها القديم مع المجتمعات. بشكل عام، ثبت أن الوصول إلى المعلومات والتواصل الجيد حول السياسات العامة المتعلقة بتغيُّر المناخ هو أمر محوري، وفي حالات معينة زاد من القدرة التكيّفية للمجتمعات المحلية الريفية حتى بدون مشاركة قوية من الدولة[19].

كما يوازن الفاعلون المستقلون في المجتمع المدني تأثير مجموعات الضغط الأكثر رسوخاً التي لها علاقات وثيقة بالنخب الحاكمة. إنهم يمنحون المجتمعات الضعيفة والأقل خبرة سياسية، والمجتمعات التي لا تملك علاقات مع السلطة صوتاً. هناك حاجة إلى هذه التعددية في الأصوات والدعوة نيابة عن المجتمعات المختلفة لأنها تضمن توازن المصالح، والتوافق بين مجموعات المصالح المختلفة، والحضور في مواجهة دوائر صنع السياسات العامة. تشارك منظمات المجتمع المدني أيضاً في الأبحاث حول مسارات التنمية البديلة المنخفضة الانبعاثات. كما تقوم بنشر نتائج البحوث وبناء القدرات بشأن تغيُّر المناخ لتغطيتها من قبل وسائل الإعلام الحساسة لموضوع المناخ.
لا تقتصر أهمية دور المجتمع المدني على المستوى المحلي والوطني فحسب، بل على المستوى الدولي أيضاً، وهناك اعتراف بأن الأشخاص الذين يعملون على خط المواجهة

18. (Mittag, 2012).

19. (Mittag, 2012).

أساسيون في قضايا البيئة، وهذا الاعتراف هو رسالة رئيسية من أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية (EESC) المشاركة في مؤتمر الأطراف (COP23) في نوفمبر 2017. في تونس، على سبيل المثال، يذهب الفضل في رفع القضايا البيئية إلى المستوى الوطني، وكذلك الدولي، إلى النشاط المتزايد للمجتمع المدني حول ما يتعلق بتغيُّر المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي، الحركات الاجتماعية تسلط الضوء على القضية، ويوجد المزيد من المنظمات غير الحكومية (NGOs) التونسية المشاركة في المنتديات ذات الصلة، والتي تساهم في دفع جداول أعمال ذات العلاقة أمام جمهور دولي[20].

وسائل الإعلام

من الركائز الأخرى التي لا غنى عنها داخل المجتمع والمتعلقة بالاتصال والشفافية هي وسائل الإعلام بالتأكيد. وسائل الإعلام المستقلة والحرة والمسؤولة هي ركيزة أساسية للحكم الديمقراطي لأسباب وجيهة للغاية. دورها في المشاركة البنّاءة في المناقشات المجتمعية الحيوية لا جدال فيه. تقوم وسائل الإعلام بإعلام المواطنين، وتثقفهم بالقضايا الحيوية، وتشجع المناقشات والجدالات، وتراقب الجهات الفاعلة القوية الأخرى، وتحمِّل الحكومات المسؤولية عن سياساتها العامة، وتسلط الضوء على المبررات والآثار المترتبة على هذه السياسات. تعد ساحة التواصل هذه ذات أهمية قصوى، نظراً للتعقيدات الهائلة للتحولات والاستثمارات الخضراء اللازمة لمكافحة تغيُّر المناخ، ولحساسية القضية بسبب بُعدها الأساسي للغاية والآثار المادية المترتبة عليها. بصرف النظر عن مهام وسائل الإعلام المذكورة أو كنتيجة عنها، تشكل وسائل الإعلام أيضاً السردية الإعلامية وبالتالي تمتلك قوة كبيرة. عندما تستطيع العمل بحرية واستقلالية، فإنه يمكن الطعن في الروايات الكاذبة للحكومة وتصحيحها. ولكن إذا أعاقت القيود أداء الإعلام، فإن النتيجة هي الوجود المطلق للروايات المضللة أو الكاذبة التي تؤيدها الحكومات.

على سبيل المثال، نجحت الحكومة في الأردن، ولا سيما من خلال وسائل الإعلام الموالية لها، في تصوير مشكلة ندرة المياه في البلاد على أنها مشكلة ناجمة في المقام الأول عن سلوك المواطنين وأنماط الاستهلاك[21]. وفقاً لهذه الرواية، كانت الحكومة على مستوى المهمة وهي تبذل قصارى جهدها لحل المشكلة، لكن المواطنين يضعفون تأثير الخطوات التي اتخذتها من خلال سلوكهم. ويحدث هذا على خلفية العديد من النتائج التي تظهر أن أزمة المياه في الأردن هي بالأحرى أزمة متجذرة في إدارة المياه السيئة. وبذلك تضع الحكومة المشكلة على عاتق المواطنين، وتحوّل الانتباه عن فشلها وبطئها في التصرف. المعضلة نفسها تنطبق على ليبيا[22].

بصرف النظر عن تلفيق روايات كاذبة، يبدو أن وسائل الإعلام في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير قادرة أو غير مسموح لها بإعطاء قضية تغيُّر المناخ الأهمية والإلحاح والدعاية المطلوبين، مما يؤثر سلباً على استعداد الناس للانخراط في الموضوع وفي عواقبه المباشرة على حياتهم المعيشية[23]. ومع ذلك، هناك مجموعة واحدة ذات أهمية خاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب حجمها الهائل وهي منخرطة

20. (Salman, 2021).
21. (Hussain, 2021).
22. (Altaeb, 2021).
23. (Jaffery, 2020).

بشكل مكثف لأسباب واضحة، وتتبنى قضية الحفاظ على المناخ والاستدامة البيئية، وهذه المجموعة هي الشباب[24]. لذلك، من الضروري التقديم للشباب، باعتبارهم جماعة مستهدفة ذات أهمية، المساحة وسبل للعمل لتفريغ إمكاناتهم الكاملة من حيث المشاركة البنّاءة والابتكار والإبداع.

لذلك من الواضح أن الدول المركزية، لا سيما تلك المتوترة كما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غير قادرة على إحداث التغييرات التحويلية المطلوبة من تلقاء نفسها، لا سيما التعويض من جانب واحد على الاضطرابات الاجتماعية المحتملة نتيجة لهذه التغييرات. فقط بالشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية الأخرى يمكن أن تحقيق الأفكار الذكية، والعادلة اجتماعياً، وأعلى مستوى من القبول الاجتماعي والسياسي، واستمرارية السياسات العامة. لذلك، يجب أن تكون هناك بيئة مواتية وحرة لهذه الجهات الفاعلة للمشاركة.

التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة

لا يمكن أن يكون هناك شك في أن السياسات العامة والتدابير، التي توقعتها صفقة الاتحاد الأوروبي الخضراء، موجودة وتتحرك في الاتجاه الصحيح. ما ينقص، مع ذلك، في استنتاج المجلس الأوروبي بشأن البعد الخارجي للصفقة الخضراء الأوروبية، هو اعتراف واضح بأن العديد من عناصر الحكم الديمقراطي هي في صميم السياسات العامة الناجحة المتعلقة بالمناخ، وهذا الاعتراف يحتاج إلى أن يترسخ في سياسات الاتحاد الأوروبي العامة ووثائقه التوجيهية واتصالاته، بما في ذلك تلك الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى دمج سياسات المناخ مع الحكم الديمقراطي.

جعل تغيُّر المناخ القضية الأساسية المتوائمة مع الحكم الديمقراطي

إن الأهمية والضرورة – على الورق على الأقل – التي كسبهما تغيُّر المناخ في الاتحاد الأوروبي، كما يتضح من اتفاقية الاتحاد الأوروبي الخضراء، بحاجة إلى أن تنعكسا في سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية. يجب أن يتجاوز هذا التحول النموذجي المنظور الداخلي. وقد فوتت الشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي فرصة الارتقاء بمسألة تغيُّر المناخ والسياسة البيئية، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي، نحو جعلها القضية الأساسية المحدِّدة للعلاقة مع جنوب البحر الأبيض المتوسط، في مجال صنع السياسات العامة، تحديداً خلال العقد المقبل. تغيُّر المناخ والتحول الأخضر (المرونة المناخية والطاقة والبيئة) هما فقط موضوعين، ضمن موضوعات مهمة أخرى ومجالات سياسة عامة مختلفة، على جدول الأعمال الجديد للبحر الأبيض المتوسط. وبدلاً من ذلك، كان ينبغي أن يكونا الموضوعين الرئيسيين، ومقسمين إلى جميع قطاعات ومجالات التدخل والتعاون، وربط هذا الأخير مع الموضوع الرئيسي ألا وهو تغيُّر المناخ. يجب تغيير هذا مع مرور الوقت، واليوم وفي السنوات القليلة القادمة يجب إعادة النظر في المسارات القائمة وإعادة ضبطها حتى تتحقق التحولات الآمنة. وبالتالي، فإن دورة ميزانية الاتحاد الأوروبي هذه للفترة 2021–2027 تعتبر حاسمة. عند تنقيح البرامج الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجب أن يكون هذا التنقيح متكاملاً.

24. (Al Jayoussi, 2016).

وبنفس القدر من الأهمية، يجب أن يكون الترابط بين سياسات المناخ الملائمة والدائمة من جانب، والحكم الديمقراطي من ناحية أخرى، راسخاً بعمق في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان الثالثة، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالنظر إلى هذا الاعتماد المتبادل بين سياسات المناخ والحكم الديمقراطي، فإنه من الأهمية بمكان إعطاء الحكم الديمقراطي الأولوية. في التواصل بشأن الشراكة المتجددة، فإن الحكم الرشيد ليس سوى أحد مجالات السياسة العامة الرئيسية التي سيتم فيها اتخاذ الإجراءات. يجب على الاتحاد الأوروبي بدلاً من ذلك أن يدرك الاعتماد المتبادل بين مجالي الحكم الديمقراطي وسياسات المناخ، وبالتأكيد بين أي مجال من مجالات السياسة العامة وقضايا الحكم. يجب بعد ذلك أن تُجعل مكونات الحكم ذات أولوية وأهمية، وأن تُرسم الاتصالات والسياسات العامة وفقاً لذلك. يجب على الاتحاد الأوروبي أن يشارك أكثر في هذا التفكير المتكامل وأن يتبنى مناهج تعكس هذا الأساس المنطقي. في المنتديات المركزية الأخرى لتغيُّر المناخ، مثل مؤتمر الأطراف المعني بتغيُّر المناخ التابع للأمم المتحدة (COP26) الذي عقد في غلاسكو في نوفمبر 2021، يجب أن يشكّل الاتحاد الأوروبي القوة الدافعة وراء هذا النهج المتكامل.

تحليل الاقتصاد السياسي وكذلك المعترضين والشركاء

وهذا يتطلب هذا الأمر المزيد من التحليل للاقتصاد السياسي، والمعترضين المحتملين، وكذلك لهياكل الداعمة، وللجهات الفاعلة ذات الصلة بقطاعات أو مجالات التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يجب أن يشكل هذا التحليل الاستراتيجي، الأكثر شمولية، أساساً لاتخاذ القرار بشأن اتفاقيات التعاون. يجب أن يخضع الاستثمار والتجارة والمعونة وأدوات التعاون الأخرى لهذا التحليل الشامل، ويجب أن تتضمن أدوات التعاون المكونات المتعلقة بقضايا الحكم. يبرز هنا الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة (EFSD+)، ويجب أن تسترشد عملياته بنهج التفكير المتكامل هذا. إن معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حاجة ماسة إلى الاستثمارات بسبب اقتصاداتها المتعثرة، وهو وضع يتفاقم بسبب الوباء المستمر. قد تكون احتمالية قبول حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للإصلاحات المتعلقة بالحكم أعلى من ذي قبل.

يجب معالجة أوجه القصور المكتشفة المتعلقة بالحكم الديمقراطي، سواء فيما يتعلق بمستوى الدولة المركزية أو المستويات الفرعية، واستهدافها بشكل مباشر من خلال التدابير والسياسات العامة ضمن أطر التعاون. على سبيل المثال، يجب معالجة الفساد، والافتقار إلى التماسك والتنسيق بين السياسات العامة والقواعد واللوائح التي تؤدي إلى نتائج عكسية. كما يجب استهداف التوزيع غير المتكافئ للموارد والسلطة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية من خلال الإصلاحات. القواعد واللوائح التي تحد من الحقوق، ومجال مناورة المجتمع المدني والنشطاء ووسائل الإعلام، بحاجة إلى أن تكون معتدلة على الأقل إن لم يتم رفعها. تحتاج هذه الجهات الفاعلة، جنباً إلى جنب مع الشباب، كمجموعة مستهدفة ذات أولوية، وبسبب أهميتها الهائلة في المعركة ضد تغيُّر المناخ (وأي مجال من مجالات السياسة العامة)، إلى تلقي اهتمام ودعم كبيرين من حيث التمويل وكذلك من حيث بناء القدرات بشكل هادف.

تطبيق المشروطية السلبية إذا لزم الأمر

من أجل ضمان أن يؤتي نهج التفكير المتكامل ثماره، يجب أن تكون هناك آلية قوية للرصد والتقييم. واعتماداً على المحصلة، يجب ألا يعتمد الاتحاد الأوروبي على المشروطية

الإيجابية فحسب، بل يجب أن يصبح أكثر حزماً، وعند الضرورة، يجب أن يفرض المشروطية السلبية. تحدد أداة تطوير الجوار والتعاون الدولي نهجاً قائماً على الحوافز، حيث يتم منح دعم مالي إضافي للبلدان التي تحرز تقدماً في إصلاحات الحكم وسيادة القانون. في الوثيقة المصاحبة للشراكة الجديدة مع جنوب البحر الأبيض المتوسط، ورد أن تمويل الاستثمارات والمشاريع الرئيسية يمكن أن يعتمد أيضاً على جهود الحكم. في حين أن هذه التدابير ذات مغزى في جوهرها، إلا أنها ليست فعّالة وملموسة بما فيه الكفاية.

في حالة عدم استعداد حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتنفيذ الإصلاحات التي تعزز الحكم الديمقراطي، يجب تطبيق المشروطية السلبية. وينبغي أيضاً أن يمتد الحزم الذي تعكسه آلية تعديل حدود انبعاثات الكربون إلى المجال السياسي. يمكن أن يستفيد الاتحاد الأوروبي من الحالة المقفرة للاقتصادات في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي اعتمادها الكبير على الدعم والاستثمارات الخارجية، لا سيما في مجال تحوُّل الطاقة، والتحوُّل القطّاعي، وتغيُّر المناخ بشكل عام. على سبيل المثال، يجب أن تتضمن شراكات الاتحاد الأوروبي لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر، وهو مجال ذو أهمية استراتيجية رئيسية للعديد من البلدان في المنطقة، التفكير المتكامل المطلوب. هنا يجب على الاتحاد الأوروبي الامتناع عن متابعة مصالحه الضيقة بخصوص واردات الهيدروجين الخضراء لأغراض انتقال الطاقة الخاصة به والعامل في المنظور طويل الأجل الذي يضمن الاستدامة. إذا لم يتم تلبية المطالب السياسية، فيجب إعادة النظر في الشراكات أو وقفها تماماً. من المؤكد أن المشروطية السلبية أو حتى العقوبات نادراً ما تؤدي إلى تغيير في السلوك السياسي للدول. ولكن من خلال التصرف بحزم أكبر، فإن تكاليف السياسات العامة غير المثمرة والمزعزعة للاستقرار التي تنتهجها الحكومات سترتفع على الأقل.

رسم سردية جديدة

تتعتبر سردية الاتحاد الأوروبي لهذه الإصلاحات ومجالات السياسة العامة محدداً رئيسياً لقبولها وبالتالي نجاحها. يجب أن تكون هذه السردية حساسة لمخاوف الأطراف الثالثة. يوفر تغيُّر المناخ فرصة فريدة هنا. يعاني كلا جانبي البحر الأبيض المتوسط من تغيُّر المناخ، ولا مفر من التحولات على الجميع. ومن ثم فهي مسألة وجوديّة لكلا الطرفين. ولا ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يضع مطالبه في مجال الحكم الديمقراطي بمعزل عن قضايا المناخ، بل يجب أن يكون مدفوعاً في المقام الأول بسياسات المناخ، كما أن التزامه بإبرام صفقة خضراء ناجحة كشرط مسبق، لأن هذا النجاح يحتاج جهوداً متضافرة من قبل الجميع. لا يمكن فصل قضايا الحكم عن سياسات المناخ الناجحة. في هذه الحالة، تتبع المطالبة بالإصلاحات السياسية منطقاً مختلفاً تماماً، والإصلاحات مؤهلة لتكون وسيلة لتحقيق غاية تتوق حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفسها إلى تحقيقها.

وبهذه الطريقة، فإن البعد المعياري السائد للمطالب السياسية سوف يتوقف عن الوجود. حيث كان سمة من سمات نهج الاتحاد الأوروبي السابق والدول الغربية الأخرى بشأن الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كان هذا النهج يقابل عادة بالتنصل والاتهامات بالتدخل الداخلي وتقويض سيادة الدول. لقد كان أيضاً نهجاً تم دحضه على أسس أنه نوع من الاستعمار الجديد، كرفض للتفوق الغربي. اللغة، كما هو الحال دائماً، هي أيضاً مفتاح هنا. نظراً لأن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان تشكل موضوعاً حساساً للأنظمة والنخب الاستبدادية أو شبه الاستبدادية في المنطقة، وبالنظر إلى الأزمة الحالية للديمقراطية الليبرالية، وبالتالي تراجع جاذبيتها

وشرعيتها، فمن المستحسن تحويل الكثير من الخطابات إلى خطاب واحد يتمحور حول العدالة البيئية أكثر من العدالة الاجتماعية. والسبب هو أن التدابير الرامية إلى النهوض بالعدالة الاجتماعية لا تتوافق بالضرورة مع السياسات البيئية السليمة والدائمة والعدالة البيئية. العكس هو الصحيح، وهذا هو التحول المطلوب في التوجه السياسي والقوالب الفكرية.

استنتاجات وتوصيات

يؤدي تغيُّر المناخ إلى تفاقم المشاكل والمظالم، وبالتالي التحديات التي تواجه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لا شك أن التأثير الحاصل من التغيُّر البيئي سيصبح أكثر وضوحاً. تعتبر اتفاقية الاتحاد الأوروبي الخضراء تاريخية في طموحاتها، بأن تصبح أوروبا أول قارة خالية من الكربون بحلول عام 2050. وبطبيعة الحال، وبالنظر إلى أهمية مشكلة تغيُّر المناخ، ستحتاج الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى أن تحذو حذوها إذا أريد لمكافحة تغيُّر المناخ أن تنجح. ستؤدي الصفقة بالتأكيد إلى ضغط إضافي على الاقتصادات والعقود الاجتماعية في المنطقة. في الوقت نفسه، يجب استخدامها لربط سياسات المناخ بالحكم الديمقراطي نظراً للعلاقة الواضحة بين سياسات المناخ الناجحة والدائمة من ناحية والحكم الديمقراطي من ناحية أخرى. يجب على الاتحاد الأوروبي دفع هذا التفكير المتكامل إلى الأمام في إطار الصفقة الخضراء. يجب على الصفقة الخضراء أن تجعل تغيُّر المناخ هو القضية الأساسية بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي. يجب أن تسير السياسات العامة ذات الصلة جنباً إلى جنب مع السياسات العامة المتعلقة بالحكم الديمقراطي، مما يجعل الأخيرة ذات أولوية لضمان قبول المجتمعات للتحولات والتغييرات الأساسية، وبالتالي استقرار عمليات التحول. وهذا يتطلب تحليلاً شاملاً للاقتصاد السياسي وكذلك للمعترضين والشركاء فيما يتعلق بمجالات التعاون والتدخل. بناءً على هذا التحليل، يجب ربط الإصلاحات السياسية المستهدفة بسياسات المناخ. في حالة عدم استعداد حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للإصلاح، يجب تطبيق المشروطية السلبية، وإبداء نهج أكثر حزماً يتطلبه التهديد الفريد الذي يشكله تغيُّر المناخ. بالنظر إلى حساسية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمثل هذه المطالب على أسس السيادة والاستعمار الجديد، يجب أن توجه السردية الجديدة العلاقات من أجل زيادة قبول الإصلاحات والبرامج السياسية. لا ينبغي تأطير الإصلاحات السياسية بمعزل عن غيرها، بل كوسيلة لتحقيق غاية تتوق بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفسها إلى تحقيقها، وهي التحولات الآمنة المرتبطة بالمناخ. وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي سوف يطلق المزيد من الإجراءات بشأن تغيُّر المناخ وكذلك الحكم الديمقراطي، مما يشكل زخماً جديداً تمس الحاجة إليه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها.

المصادر والمراجع

AL JAYOUSSI, S. (2016). Environmental activism in the light of COP21. Perspectives Middle East & North Africa – A Region Heating Up: ClimateChange Activism in the Middle East, 9,. Heinrich Böll Stiftung.

ALTAEB, M. (2021). Water politics in Libya: A crisis of management,not scarcity. Arab Reform Initiative. Retrieved from https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab_Reform_Initiative_en_water-politics-in-libya-a-crisis-of-management-not-scarcity_19138.pdf?ver=37cce4d34db2f5129e5ad107a6ec7829

BAUMANN, B. (2021). Grüner Wasserstoff aus Marokko – Keine Zauberformel für Europas Klimaneutralität. Heinrich Böll Stiftung. Retrieved from https://www.boell.de/de/2021/01/20/gruener-wasserstoff-aus-marokko-keine-zauberformelfuer-europas-klimaneutralitaet

BORREL, J. & HOYER, W. (2021). Europe must become a global climate-power. Project Syndicate. Retrieved from https://www.project-syndicate.org/commentary/eu-climate-policy-is-foreign-policy-by-josep-borrell-and-wernerhoyer-2021-01

BURCK, J., HAGEN, U., HÖHNE, N., NASCIMENTO, L., & BALS, C. (2020). Climate Change Performance Index 2021. German Watch. Retrieved fromhttps://ccpi.org/download/the-climate-change-performance-index-2021/

COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION (COUNCIL OF THE EU). (2021). Council conclusions on climate and energy diplomacy. Delivering on theexternal dimension of the European Green Deal. Retrieved from https://www.consilium.europa.eu/media/48057/st05263-en21.pdf

FREYBURG, T., LAVENEX, S., SCHIMMELFENNIG, F., SKRIPKA, T., & WETZEL, A. (2015). Democracy promotion by functional cooperation. Palgrave Macmillan.

GAMAL, W. (2021, June 15). Inaugural Conference on EnvironmentalPolitics in the Middle East and North Africa (Webinar). Arab Reform Initiative. Retrieved from https://www.facebook.com/arab.reform.initiative/videos/inaugural-conference-on-environmental-politics-in-the-middle-east-and-northafri/527416414968138/?__so__=channel_tab&__rv__=related_videos

GÖLL, E. (2017). Future challenges of climate change in the MENA region. Future Notes, 7. Retrieved from https://www.cidob.org/en/publications/publication_series/project_papers/menara_papers/future_notes/future_challenges_of_climate_change_in_the_mena_region

HANUSCH, F. (2018a). Democracy and climate change (1st edition). Routledge.

HANUSCH, F. (2018b, June 21). Learning from Canada's Kyoto Protocol-Process – An Earth101 lecture (Video). Retrieved from https://www.youtube.com/watch?v=T5s8fEzUuK8

HUSSAIN, H. (2021, June 15). Inaugural Conference on EnvironmentalPolitics in the Middle East and North Africa (Webinar). Arab Reform Initiative. Retrieved from https://www.facebook.com/arab.reform.initiative/videos/inaugural-conference-on-environmental-politics-in-the-middle-east-and-northafri/527416414968138/?__so__=channel_tab&__rv__=related_videos

INTERGOVERNMENTAL PANEL ON CLIMATE CHANGE (IPCC). (2021). IPCC Working Group I Contribution to the Sixth Assessment Report of theIntergovernmental Panel on Climate Change. Retrieved from https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg1/#Regional

JAFFERY, R. (2020). Is local media in the MENA region ready to take theclimate crisis seriously now? Friedrich Ebert Stiftung. Retrieved from https://mena.fes.de/press/e/is-local-media-in-the-mena-region-ready-to-take-the-climatecrisis-seriously-now

MITTAG, J. (2012). Perspectives on civic engagement in national strategies to combat climate change. Democratization, 19 (no 5), 994-1013.

O'DRISCOLL, D., BOURHROUS, A., MADDAH, M., & SHIVAN, F. (2020). Protest and state-society relations in the Middle East and North Africa.SIPRI Policy Paper, 56. Retrieved from https://www.sipri.org/sites/default/files/2020-10/sipripp56.pdf

RANDERS, J. (2012). Ein guter Diktator Das ist der Gipfel. Tagesspiegel. Retrieved from https://www.tagesspiegel.de/politik/rio-20-ein-guter-diktator-dasist-der-gipfel/6760528.html

SALMAN, L. (2021). Environmentalism after decentralization in Tunisia: the local politics of solid waste management. Arab Reform Initiative.Retrieved from https://s3.eu-central-1.amazonaws.com/storage.arab-reform.

net/ari/2021/04/10114528/2021-04-29-ARI_HBS_Research_Paper_Environmentalism_after_decentralisation_EN_FINAL-1.pdf

STOCKEMER, D. (2014). Regime type and good governance in low and highincome states: what is the empirical link? Democratization, 21 (1), 118-136.

WORLD BANK. (n.d). Fuel exports (% of merchandise exports) – Algeria. Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.FUEL.ZS.UN?-locations=DZ

euromesco
Paper

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union